

المحافظة على المساحة الزراعية

الأحد، ٠٦ مارس ٢٠٢٢

وضعت الحكومة استراتيجية لزيادة الرقعة الزراعية لتدبير المحاصيل اللازمة لاحتياجات المواطنين باستخدام عمليات الري الحديث للاقتصاد في استخدامات المياه المتاحة.. تهدف الاستراتيجية إلى زيادة الرقعة الزراعية إلى نحو ٣.٥ مليون فدان خلال الثلاث سنوات القادمة..

أوضحت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن مساحة الأراضي الزراعية في مصر تخطت ١٠.٣ مليون فدان سواء الأراضي القديمة أو التي تم استصلاحها.. وجاءت محافظات الوجه البحري في المرتبة الأولى حيث بلغت مساحتها ٦.٣ مليون فدان تليها محافظات الوجه القبلي وبلغت مساحتها ٣.٢ مليون فدان تليها المحافظات الحضرية والحدودية.. ويعتبر الري بالطرق الحديثة ضرورة وليس اختياراً.. وتبلغ الأراضي التي تستخدم الري الحديث ٣.٢ مليون فدان.. وللري الحديث فوائد عديدة تتمثل في توفير كميات المياه وتحسين الإنتاج وتقليل تكلفة الوقود والكهرباء والعمالة وتقليل نسبة استخدام السماد.. وقد أطلقت الحكومة عدة مبادرات للتحويل من الري بالغمر إلى الري الحديث.. وناشدت الجمعيات الأهلية والمزارعين والفلاحين.. والتجاوب مع هذه المبادرات لأنها مصلحة وطنية مع ثبات مصادر المياه والتوسع في الأراضي الزراعية لمجابهة الزيادة السكانية والمطرودة.. وأشارت الحكومة إلى أن التعدي على الأراضي الزراعية مسألة صعبة تؤثر بالسلب على مستقبل الوطن وعلى الناتج المحلي.. وأكدت أن القيادة السياسية وجهت باتخاذ اللازم للتعامل مع هذا الملف ويعتبر الأمن الغذائي أمناً قومياً خاصة أن العديد من الدول لم تتمكن من توفيره في ظل جائحة كورونا.. أنفقت الحكومة مليارات على محطات التحلية والمعالجة واستصلاح الأراضي لتحقيق نسبة من الأمن الغذائي.. وتسعى الدولة بكل قوة لزيادة مساحة الرقعة الزراعية.. وأن التعدي على الأراضي الزراعية يهدد الأمن الغذائي المصري..

وتقوم الحكومة بزيادة المساحات المزروعة وزيادة الإنتاجية وتعظيمها وذلك من خلال المشروعات الأخيرة التي تقوم بها الدولة منذ ٧ سنوات بإجراءات حاسمة في مجال التعدي على الرقعة الزراعية باعتبارها ثروة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي.. وهنا نستطيع أن نقول إن الاعتداء على الأراضي الزراعية بالبناء يخلق عشوائيات ويهدد المساحات الزراعية المجاورة.